أثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد المصري

The Impact of Trade War between USA and China on the Egyptian Economy

د. هبه محمد أمين السيد *

ملخص

أستهدفت هذه الدراسة التحدث عن أثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال التطرق إلى توضيح مفهوم الحروب التجارية وحجم التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والصين، وأخيراً تطور التوجهات الحمائية للولايات المتحدة في وجه الصين وردود الأفعال المضادة من قبل الصين على هذه التوجهات الحمائية التي تتبناها الإدارة الأمريكية. وأثبتت الدراسة أن الاقتصاد المصري لا يتأثر بهذه الحروب التجارية نظراً لصغر حجم الصادرات المصرية في التجارة العالمية.

Abstract

This study was targeting the impact of trade war between USA and China on the Egyptian economy, throughout explaining the concept of the trade wars and international trade volume for USA and China. And finally the development of the USA protectionism directions against China, and China opposite reactions against USA protectionism directions. This study had proved that the Egyptian economy is not affected by these trade wars due to the small volume of the Egyptian exports among the world economy.

* حاصلة على دكتوراة الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية

أولاً: مقدمة الدراسة:

يُشير مصطلح الحرب التجارية إلى قيام دولتين أو أكثر بفرض رسوم جمركية أو حواجز تجارية على التجارة الدولية بينهم رداً على حواجز تجارية أخرى. وهذه الحماية الاقتصادية قد تؤدي إلى اتجاه المخرجات الاقتصادية لكلتا الدولتين إلى وضع الاكتفاء الذاتي. ولم تكن الحروب التجارية وليدة الظروف العالمية الحالية، فكان هناك حروب تجارية بين فرنسا وإيطاليا في الفترة 1886-1898، وبين ألمانيا وروسيا في الفترة 1893-1894، وأيضا الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في الستينات، ولكن ظهرت منذ سبعينات القرن الماضي بشكل كبير. وقد تعرض الاقتصاد العالمي لعدد من الاضطرابات الشديدة، والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن الماضي، وكان من أهم مظاهرها ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، وتقلبات أسعار العملات الرئيسية، ارتفاع معدل التضخم، وتفجر مشكلة المديونية عام 1982، وانتشار موجة الكساد والتضخم التي أصابت التي أصابت العالم منذ أوائل السبعينيات، وظهور اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات، وتراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليابان ودول النمور الآسيوية، والتي زادت أهميتها النسبية وخصوصاً في الصناعات التكنولوجية.

وقد نتج من هذه الظروف السابقة بيئة ملائمة لقيام حروب تجارية متعددة دارت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ناحية، واليابان ودول شرق آسيا(النمور الأسيوية) من ناحية آخرى، مما أدى إلى إصابة النظام التجاري الدولي بموجة حمائية تجارية جديدة New Trade Protectionism لم تكن

معروفة من قبل، تأتي معادية لعملية التحرير التجاري التي عرفها العالم من خلال موجة الانفتاح والعولمة التي استعادت قواها مع تأسيس منظمة التجارة العالمية في تسعينيات القرن الماضي. وقد ابتدعتها الدول الصناعية الكبرى خلال الثمانينيات لتقييد وارداتها من السلع الصناعية وقد أطلق عليها أسم الإجراءات أو القيود الرمادية. وهذه الإجرات الحمائية بمختلف مسمياتها وضعت منظمة التجارة العالمية في وضع حرج، وخصوصاً مع اتجاه عدد من الدول وعلى رأسها الدولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب تجارية مع الصين، بما يمثل تبني نمط واضح وصريح في الحماية التجارية، يتعارض في شكله ومضمونه مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية، التي تدعو إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود والعوائق في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"إلى أي مدى تؤثر الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد المصري ؟"

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تنطوي فضية الدراسة على فرضية مفاداها:

"أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد تؤثر سلباً على الاقتصاد المصري".

رابعاً: هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة، وذلك بهدف التأكد من مدى تأثير الحروب التجارية على الاقتصاد المصري في ضوء الفروض البديلة للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تحتل الدراسة أهمية كبيرة لدى صانع القرار، حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آثار الحروب التجارية، خاصة الحرب التجارية الولايات المتحدة الأمريكية والصين، على الاقتصاد المصري. بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق قيود حمائية وتعريفات جمركية على وارداتها من الصين، وفي المقابل قامت الصين بفرض التعريفات الجمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل على التعريفات الجمركية المفروضة على منتجاتها.

سادساً: منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليل الاستقرائي وذلك من خلال السرد النظري لظاهرة الحروب التجارية ثم يتم التوجه إلى سرد أهم البيانات التطبيقية لمعرفة أثر الحروب التجارية على الاقتصاد المصري.

سابعاً: الأدبيات السابقة:

حاولت العديد من الدراسات القيام بتفسير الحروب التجارية بالتطبيق على العديد من الدول، ولكل منهم طريقة مختلفة في تفسير هذه الظاهرة واستخراج نتائجها، ومن أبرز هذه الدراسات مايلي:

1. دراسة (الباجوري، 2018)

تناولت هذه الدراسة تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد العالمي والعربي، والحروب التجارية لها عواقب وخيمة تتمثل في: (1) خسارة جميع الدول من حيث الرفاهية في الحروب التجارية العالمية، (2) تؤدي الحرب التجارية بين دولة كبيرة ودولة صغيرة إلى مكاسب للدولة الكبيرة على حساب الدولة الصغيرة، (3) لا يمكن أن تؤدي الحرب التجارية إلى مكاسب لجميع الدول المعنية. وتستنتج الدراسة أن التعاون هو الحل الأفضل لجميع الدول. وتؤكد الدراسة أن الحروب التجارية لها تأثير سلبي على كافة دول العالم بما فيها الدول العربية، وبالتالي فإن الحوار والتفاوض والالتزام بما ورد بمواد منظمة التجارة العالمية مؤيد ومدعم لما تصبو إليه كل دول العالم لتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

2. دراسة (Abdul Abiad & Others, 2018)

تحلل هذه الورقة آثار الصراع التجاري الحالي باستخدام جدول المدخلات والمخرجات على الدول الأسيوية النامية التابعة لبنك التنمية الآسيوي (MRIOT)، مما يسمح بحساب التأثير على كل دولة على حدى وعلى القطاعات داخل الدولة. ويقدر التحليل التأثير المباشر على جميع السلع المتأثرة بالتعريفة الجمركية، ويستخدم تحليل المدخلات والمخرجات لتقدير الآثار غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة، ويتيح إعادة توجيه التجارة نحو المنتجين الآخرين. وإن التصعيد الكامل للنزاع التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيؤدي إلى تراجع 1٪ عن الناتج المحلي الإجمالي للصين و 0.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. يمكن أن تشهد بقية الدول النامية في آسيا مكاسب صافية صغيرة بفضل إعادة توجيه التجارة، وخاصة في قطاع الإلكترونيات. من شأن حرب تجارية في السيارات وقطع الغيار أن تضر الاتحاد

الأوروبي واليابان. للنزاع آثار سلبية كبيرة على الصين وفرص العمل في الولايات المتحدة، ولكن لها آثار بسيطة فقط على أرصدة الحسابات الجارية.

3. دراسة (Steinbock, 2018)

مع ارتفاع معدلات النمو خلال العقدين الماضيين وأقل فائض تجاري مع الولايات المتحدة، تعد الصين الهدف الرئيسي لجهود الحرب التجارية الأمريكية. وتعتبر التعريفات هي أول حلقة في التوترات الثنائية التي تؤدي إلى تعدد الأطراف وإلحاق الضرر بالتكامل الاقتصادي العالمي، إلى جانب المنافسة التكنولوجية الأكثر كثافة. تعد الاختلافات العالمية الناشئة في نزاعات التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين نتيجة لجعل الولايات المتحدة الأكثر قلقًا لتخليها عن مواقفها التعاونية متعددة الأطراف تجاه مذاهب التفوق. في أسوأ الحالات، قد تتصاعد هذه النزاعات في كلا الدولتين وتتسبب في ركود عالمي دائم. وقد أصبح هذا السيناريو القاتم قابلاً للتطبيق مع الاستخدام الاستثنائي للسلطة التنفيذية من قبل إدارات الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر. تعتمد إدارة ترامب، على وجه الخصوص، على "الرئاسة الإمبريالية" التي تعتمد على الوضع الراهن الطارئ، والحملة الجديدة للتمويل، و "الأموال الكبيرة"، والتي تشكل مخاطر كبيرة ليس فقط على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ولكن أيضًا الديمقراطية الأمريكية والنظام الدولي القائم.

4. دراسة (Yang & Zhu, 2018)

تقدم هذه الورقة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة والوضع التجاري بينهما، ثم تبحث في تأثيرات الحرب التجارية على الصين والولايات المتحدة، وكذلك العالمية. وتجد أنها ستضر بالجانبين والدول الأخرى ، بما في ذلك في الاقتصاد والتجارة، والعديد من المجالات الأخرى. سيكون هناك ضرر أكثر من المنفعة. ثم تقترح بعض الاقتراحات، في تحسين مستوى الابتكار، والتفاوض،

وتطبيق اللوائح الدولية، لحماية الصين لمصالحها ومواجهتا الحرب التجارية التي أثارتها الولايات المتحدة.

5. دراسة (Amiti & Weinstein, 2019)

تستكشف هذه الورقة آثار السياسة التجارية لإدارة ترامب على الأسعار والرفاهية. على مدار عام 2018، شهدت الولايات المتحدة زيادات كبيرة في أسعار السلع الوسيطة والسلع النهائية، وتغيرات جذرية في شبكة سلسلة التوريد الخاصة بها، وتخفيضات في توافر الأصناف المستوردة، وتجاوز كامل للتعريفة الجمركية في الأسعار المحلية للسلع المستوردة. وباستخدام الأساليب الاقتصادية القياسية، وصلت الدراسة أن معدل التعريفة الكاملة يقع على عاتق المستهلكين المحليين، مع انخفاض في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة من 1.4 مليار دولار شهريا بحلول نهاية عام 2018. وترى الدراسة أيضا أنماط مماثلة بالنسبة للدول الأجنبية التي انتقمت ضد الولايات المتحدة ، مما يدل على أن الحرب التجارية خفضت أيضا الدخل الحقيقي للدول الأخرى.

6. دراسة (Carvalho & Azevedo, 2019)

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على كلا البلدين وبعض الاقتصادات الناشئة. يتم فحص سيناريوهين، السيناريو الأول من خلال النظر إلى التدابير الحمائية الولايات المتحدة، والسيناريو الآخر الذي يتم فيه أخذ الانتقام الصيني في الاعتبار، وذلك باستخدامGTAP (مشروع تحليل التجارة العالمية) نموذج التوازن العام القابل للحساب. أظهرت النتائج، من ناحية أن الحرب التجارية ستؤدي إلى انخفاض العجز التجاري للولايات المتحدة وزيادة في الإنتاج المحلي لتلك القطاعات التي تتأثر بارتفاع الواردات والصادرات الصينية يتحمل المستهلكون نصيب الأسد من

عبء الحرب التجارية. ولكن، من ناحية أخرى، على حد سواء الدول والعالم ككل ستخسر من حيث الرفاه ، بسبب الانخفاض الكبير في تخصيص الكفاءة، وخاصة في الولايات المتحدة، وفقدان شروط التبادل التجاري. مع الزيادة الحمائية بين أكبر اقتصادين عالميين.

ثامناً: خطة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على هدف معرفة اثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال مناقشة العناصر التالية:

1. التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
2. التوجهات الحمائية للولايات المتحدة.
3. تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.
4. الآثار المحتملة على الاقتصاد المصري.

تاسعاً: موضوع الدراسة

1/ التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بسرعة بعد أن أعادت الدولتين العلاقات الدبلوماسية بينهما في يناير 1979، ووقعتا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو 1979، والتي تضمنت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MNF)، ابتداء من عام 1980. وفي هذا العام بلغ إجمالي التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والصين حوالي 4 مليارات دولار. وقد احتلت الصين المركز الرابع والعشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وفي عام 2017،بلغ إجمالي التجارة السلعية

الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (1)

التجارة الثنائية السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (1980-2017)

(بالمليار دولار)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري الأمريكي
1980	3.8	1.1	2.7+
1990	4.8	15.2	10.4-
2000	16.3	100.1	83.8-
2010	91.9	365	273.0-
2011	104.1	399.4	295.3-
2012	110.5	425.6	315.1-
2013	121.7	440.4	318.7-
2014	123.7	468.5	344.8-
2015	115.9	483.2	367.3-
2016	115.6	462.6	347.0-
2017	130.4	505.6	375.5-

Source: U.S. International Trade Commission (USITC) DataWeb.

أ- الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين:

بلغت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين في عام 2017 ما يُقدر بحوالي 115,6 مليار دولار أمريكي، بزيادة 12,8% عن العام السابق، وقد كانت الصين ثالث أكبر سوق لصادرات البضائع الأمريكية بعد كندا والمكسيك، ومن عام 2000 إلى عام 2017، ارتفعت حصة إجمالي الصادرات السلعية الأمريكية المتجهة إلى الصين من 2,1% إلى 8,4%.

ومن أهم المنتجات السلعية الأمريكية التي يتم تصديرها إلى الصين في عام 2017 كانت (1) منتجات ذات الصلة بالطائرات كالطارات المدنية وقطع الغيار، (2) البذور الزيتية والحبوب كافول الصويا، (3) السيارات، (4) أشباه المواصلات والمكونات الإلكترونية، و(5) النفايات والخردة. وقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة للصين في الفترة من عام 2002 إلى عام 2017بنسبة 491%.

ب- الواردات السلعية الأمريكية من الصين:

أصبحت الصين أكبر مصدر للواردات السلعية الأمريكية في عام 2017، حيث بلغت ما يُقدر بحوالي 506 مليار دولار أمريكي بواقع زيادة 9,3% عن العام السابق. وارتفعت حصة الصين من إجمالي الواردات السلع الأمريكية في عام 2000 إلى 21,6% في عام 2017. وقد ارتفعت أهمية الصين كمصدر للواردات الأمريكية بشكل كبير. ومن أهم السلع التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من الصين هي (1) معدات اتصالات، (2) أجهزة الحاسب الألي، (3) سلع مصنعة متنوعة كالألعاب، (4) الملابس، و(5) أشباه المواصلات وغيرها من المكونات الإلكترونية. كما أن الصين رابع أكبر مُصدر للواردات الزراعية الأمريكية في عام 2017 بقيمة تُقدر بـ 4,5 مليار دولار.

ج- التجارة في الخدمات:

تُعتبر الصين شريك تجاري رئيي للولايات المتحدة في الخدمات، ففي عام 2016 كانت الصين رابع أكبر شريك تجاري للخدمات بحوالي 69,6 مليار دولار، وثالث أكبر سوق لصادرات الخدمات بقيمة 53,5 مليار دولار، وأحد أكبر مُصدر خدمات للخدمات عند 16,1 مليار دولار. وتحقق الولايات المتحدة فائضاً تجارياً بقيمة 37.3 مليار دولار مع الصين. وهو أكبر فائض في الخدمات من أي شريك تجاري آخر للولايات المتحدة.

د- العجز التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين:

قد يتفاقم حجم العجز في الميزان التجاري السلعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما يثير المخاوف الرئيسية لصانعي السياسة في الولايات المتحدة. حيث ارتفع من 10 مليار دولار تقريباً في عام 1990 إلى حوالي 367 مليار دولار في عام 2015، وانخفض في عام 2016 إلى أن يصل إلى ما يُقدر بـ 347 مليار دولار، ولكنه ارتفع مجدداً إلى حوالي 375 مليار دولار في عام 2017.

وقد كان العجز التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين أكبر بكثير مع أي شريك أخر للولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية. حيث يؤكد بعض المحللين أن العجز الكبير في تجارة السلع الأمريكية مع الصين يشير إلى أن العلاقة التجارية هذه غير متوازنة إلى حد كبير، وغير عادلة للاقتصاد الأمريكي. ويرى آخرون بأن مثل هذا العجز يعكس إلى حد كبير التحولات في الإنتاج العالمي وظهور سلاسل توريد واسعة ومعقدة، حيث غالباً ما تكون الصين

هي نقطة التجميع النهائية للشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير التي تصدر السلع من بلدان متعددة.

2/ التوجهات الحمائية للولايات المتحدة:

لقد كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي وراء المناداة بحرية التجارة وإالغاء كافة القيود التي تقف أمام تدفقات التجارة بين الدول، فقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية، ليبدأ عصر العولمة، والتي تتبنى فيه دول العالم سياسة تحرير التجارة والعمل على تقليص القيود التعريفية على التجارة الدولية، مع الاتجاه نحو إلغاء السياسات التجارية الحمائية.

وانتهجت الولايات المتحدة في سياساتها التجارية على الانفتاح الاقتصادي على المستوى العالمي، وفتح الأسواق ونشر الإصلاحات الاقتصادية. ولكن بعد تولي الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اختلفت السياسة التجارية للاقتصاد الأمريكي، حيث رفع شعار أمريكا أولاً، الذي يعتمد على الموارد القومية ونظر إلى الداخل الأمريكي، كما كانت معارضة اتفاقيات التجارة الحرة والانسحاب منها من أحد البنود الرئيسية التي كانت في برنامج "ترامب" الانتخابي، بالإضافة إلى رفع دعاوي تجارية ضد الصين، والانحساب من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي TTP وذلك في 23 يناير 2017، والتي يرى "ترامب" أن لها تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد الأمريكي. وقام "ترامب"باستخدام التعريفات التجارية كوسيلة للحد من الواردات من الصين والمكسيك، ونادى بضرورة رفع دعاوى جديدة لمنظمة التجارة العالمية WTO ضد الصين بسبب دعمها لصناعة الصلب وتطبيق سياسات التمييز ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية، بالإضافة إلى خفض نسبة اعمالة بها.

وقد اتجه "ترامب" نحو إعادة توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى بلاده، بعد أن كانت تُصنع في الدول المجاورة كالمكسيك نظراً لانخفاض أجور الأيدي العاملة في المكسيك، فقد قام بالتهديد بفرض تعريفات جمركية كبيرة على هذه المنتجات المصنعة في المكسيك، وأيضاً فرض رسوم جمركية على جميع الواردات من الصين بأسعار تتراوح بين 25% و 45% وذلك لمواجهة استخدام الصين لعملتها في زيادة التنافية لمنتجاتها وتحقيق أرباح اقتصادية.

كما أنه أعلن انسحابه من اتفاقية المناخ لأنها تضر بالاقتصاد الأمريكي، التي كانت تحت رعاية أمريكية صينية، تهدف إلى أنه في عام 2040 سوف يتم تخفيض الإنتاج في قطاعات الورق بنسبة 12%، والأسمنت بنسبة 23%، والحديد والصلب بنسبة 38%.

3/ تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

قامت الولايات المتحدة باتخاذ عداً من الخطوات تتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. حيث قام الرئيس الأمريكي "ترامب" في أول اجتماع رسمي مع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في أبريل 2017، بالاعلان عن تأسيس "خطة المائة يوم حول التجارة" بالإضافة إلى منتدى جديد رفيع المستوى يسمى الحوار الشامل بين الولايات المتحدة والصين، ولكن بعد الاجتماع أكد "ترامب" على التحديات الناجمة عن تدخل الحكومة الصينية في اقتصادها، وقد أثار العديد من المخاوف الخطيرة حول تأثير التكنولوجيا الصناعية والزراعية في الصين والسياسات الإلكترونية على الوظائف والصادرات الأمريكية. وأيضاً شدد على ضرورة اتخاذ الصين مجموعة من الإجراءات الملموسة لتهيئة ساحة العمل للعمال الأمريكيين، مؤكداً على الحاجة للوصول المتبادل إلى الأسواق.

وقد أعلن الجانبان الأمريكي والصيني في 11 مايو 2017، أن الصين سوف تقوم بفتح أسواقها أمام منتجات التكنولوجيا الحيوية واللحوم الأمريكية والتأمين على السندات والتسويات وخدمات الدفع الألكتروني وخدمات التصنيف الائتماني. وكذلك فتح أسواق الولايات المتحدة أمام الدواجن المطبوخة الصينية، ورحبت بمشتريات صينية للغاز المسال في الولايات المتحدة.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية عدداً من الإجراءات التجارية التي أثارت التوترات مع الصين في الأشهر الأخيرة، ويمكن أن تؤدي إلى الانتقام المتبادل وإلى حروب تجارية واسعة على المستوى العالمي. وتشمل هذه التدابير استخدام الإجراء التجاري بموجب المادة 301 ضد سياسات الصين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتعريفات الجمركية بموجب المادة 232 على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم. وفي 14 أغسطس 2017، أصدر "ترامب" مرسوماً رئاسياً يوجه الممثل التجاري الأمريكي لتحديد ما إذا كان يجب عليه إطلاق تحقيق من المادة 301 في حماية الصين تجاه حقوق الملكية الفكرية (IPR) وسياسات نقل التكنولوجيا القسرية، لتحديد تأثيرها على المصالح الاقتصادية الأمريكية. وفي 18 أغسطس 2017، أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي أنه أطلق قضية المادة 301 ضد الصين، وهي أول استخدام للمادة 301 منذ 2010.

وقد وقع "ترامب" في 22 مارس 2018 مذكرة بشأن الإجرات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق المادة 301، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف العدوان الاقتصادي للصين، وحددت المذكرة أربع سياسات عامة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، ولتبرير عمل الولايات المتحدة في إطار المادة 301. وهي:

1. استخدام متطلبات المشروع المشترك، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وعمليات المراجعة الإدارية والترخيص لفرض أو الضغط على نقل التكنولوجيا من الشركات الأمريكية.
2. استخدام عمليات الترخيص التمييزية لنقل التقنيات من الشركات الأمريكية إلى الشركات الصينية.
3. توجيه وتسهيل الاستثمارات وعمليات الاستحواذ التي تولد نقل التكنولوجيا على نطاق واسع.
4. إجراء ودعم التطفل السيبراني في شبكات الكمبيوتر الأمريكية للوصول إلى معلومات تجارية قيمة. وأصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي، دراسة من 215 صفحة حول سياسات حقوق الملكية الفكرية الصينية التي تؤثر سلباً على أصحاب المصالح في الولايات المتحدة، وبشأن الخسائر في الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 50 مليار دولار سنوياً.

وقد اقترحت الإدارة الأمريكية، بموجب إجراء المادة 301، أن تقوم بالآتي:

1. تطبيق تعريفة جمركية بنسبة 25% على واردات صينية معينة كأجهزة التليفزيون وأجزاء الآلات والأجهزة الكهربائية والسيارات.
2. الشروع في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد تراخيص التكنولوجيا التمييزية للصين.
3. اقتراح قيود استثمارية جديدة على الجهود الصينية للحصول على تكنولوجيا أمريكية حساسة.

وأيضاً أكدت الإدارة الأمريكية أن هناك سرقة هائلة في الملكية الفكرية، وأن الولايات المتحدة لديها عجز تجاري كبير مع الصين، وطالب "ترامب" بتخفيض هذا العجز وأن تكون التجارة متبادلة بين الدولتين.

انتقدت الصين الإجراءات الأمريكية المتصلة بالمادة 301 في 24 مارس 2018، وأكدت الصين أن الولايات المتحدة تتجاهل جهود الصين في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعة، وتتجاهل أيضاً قواعد منظمة التجارة العالمية. ووصفت الصين الإجراءات الأمريكية بأنها نزعة حمائية تجارية أحادية، تعارضها الصين بشدة. وأن هذه الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية تتعارض مع مصالح الصين واولايات المتحدة بل وأكثر من ذلك فإنها تتعارض مع المصالح العالمية. وأن الصين لا تقف مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أضرار في تجارتها العالمية، حيث سوف تدافع وبشدة عن مصالحها المشروعة.

وبخصوص المادة 232 الخاصة بفرض التعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم، ففي يوم 8 مارس 2018، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستفرض رسوم استيراد إضافية على الصلب بنسبة 25% وعلى الألومنيوم بنسبة 10%، بناءاً على مبررات الأمن القومي بموجب قانون التجارة لعام 1962، بصيغته المعدلة. ويبدو أن الصين كانت المستهدفة بهذا العمل لأنها تمثل نصف الإنتاج العالمي لكلا السلعتين.

وفي 26 مارس عام 2018، طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والألومنيوم لأنها إجراءات وقائية وليست لها علاقة بالأمن القومي. وفي 1 أبريل أعلنت الصين رفع الرسوم على 128 منتجاً أمريكياً من نسبة 15% إلى 25%، متمثلة في منتجات

الخنازير، الفواكه والمكسرات، ونفايات الألومنيوم والخردة، والتي بلغ قيمتها حوالي 3 مليار دولار في عام 2017.

وقد أصدر الممثل التجاري الأمريكي في 3 أبريل 2018 قائمة بالتعريفات الجمركية المقدرة بنسبة 25% على المنتجات الصينية أي بما يقدر بحوالي 50 مليار دولار. وأن هذه التعريفات الجمركية المقترحة سوف تستهدف المنتجات الصينية ف القطاعات المتعلقة بالصناعات الصينية للتكنولوجيا العالية، مجال الفضاء، الروبوتات، الآلات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاعات استهدفتها قائمة المادة 301.

في 4 أبريل 2018، قامت الصين بوضع قائمة للتعريفات الجمركية بنسبة 25% على مختلف المنتجات الأمريكية كالطائرات والمركبات والفول الصويا، وقطع الغيار، وبدأت الصين في قضية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة بشأن إجراء المادة 301.

وفي 5 أبريل 2018، طلب "ترامب" من الممثل الأمريكي أن يقترح تعريفات إضافية بقيمة 100 مليار دولار على المنتجات الصينية ردا على تهديد الصين بفرض تعريفات جمركية جديدة، قائلاً أن هذا يلحق إضرار بالاقتصاد الأمريكي.

4/ الآثار المحتملة على الاقتصاد المصري:

قد يتأثر الاقتصاد المصري بما يدور حوله في العالم، خاصة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهما من أكبر الأسواق التي تتعامل معهم مصر في تجارتها الدولية، وهنا سوف يتم التطرق إلى أثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد المصري من خلال تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، معدلي التضخم والبطالة، والتجارة الدولية في السلع والخدمات.

1/ التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من المتوقع أن تؤثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وذلك ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار

السنة	تدفق للداخل	تدفق للخارج
2010	6386	1176
2011	483-	626
2012	6881	211
2013	4256	301
2014	4612	253
2015	6885	182
2016	8107	207
2017	7392	199

*Source: UNCTAD, "UNCTAD Handbook of Statistics", various reports.

يتضح من الجدول السابق، أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ينهج نهجه الطبيعي ولم يتأثر بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2/ الاثر على الناتج المحلى الإجمالي ومعدلي التضخم والبطالة:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعبر عن اقتصاد دولة ما، لذلك تم أخذ هذا المؤشر ومؤشري معدل التضخم ومعدل البطالة، لمعرفة هل يتأثر الاقتصاد القومي لمصر بالحرب التجارية بين والولايات المتحدة والصين وذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة % لمصر

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP	معدل التضخم	معدل البطالة
2010	5.1	11.3	8.8
2011	1.8	10.1	11.8
2012	2.2	7.1	12.6
2013	2.2	9.4	13.2
2014	2.9	10.1	13.1
2015	4.4	10.4	13.1
2016	4.3	13.8	12.4
2017	4.2	29.5	11.8
2018	5.8	14.2	11.7

*Source: World Nations, "**World Economic Situations Prospects**", 2019.

يتضح من الجدول السابق، أن المؤشرات السابق ذكرها (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة) لم تتأثر بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

3/ الاثر على التجارة الدولية في السلع والخدمات:

قد تؤثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات في مصر، وذلك لأن كلا من الولايات المتحدة والصين من أكبر شريكي مصر في التجارة الدولية مع الدول الأوروبية أيضا، وذلك ما يتم معرفته من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4)

تجارة مصر الدولية في السلع والخدمات مع العالم بالمليون دولار

السنة	التجارة الدولية في السلع		التجارة الدولية في الخدمات	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2010	26438	52923	23807	14718
2011	30528	58903	19140	14070
2012	29397	69200	21767	16450
2013	28493	59662	18262	16408
2014	26852	66785	21898	17510
2015	20051	60528	18602	17453
2016	25468	55789	14305	16978
2017	25604	61627	20033	17399

*Source: UNCTAD, “UNCTAD Handbook of Statistics”, various reports.

أجمع العديد من المحللون على أن فرص استفادة الاقتصاد المصري من الحرب التجارية الدولية الدائرة بين أمريكا والصين ودول الاتحاد الأوربي وكندا والمكسيك خلال الوقت الحالي محدودة، نظرًا لأن حجم الصادرات المصرية في التجارة العالمية ما زال صغيرًا، فهي تمثل (0.16 % من إجمالي الصادرات في العالم و0.34 % من إجمالي الواردات). فعلى الرغم من انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يعد أحد أهم المزايا التنافسية للصادرات إلا أن استمرار بعض المعوقات الداخلية لنمو الصناعات التصديرية يتطلب التركيز على دعم بعض هذه الصناعات.

أما القنوات الأكثر تأثيرًا على مصر هي قنوات غير مباشرة، حيث إن الإجراءات الحمائية التي يتم فرضها حاليًا من الدول التجارية الكبرى تحد من حركة رأس المال وتزيد مخاطرته وبالتالي تتأثر تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة بشكل كبير، مما قد يمثل ضغطًا على السعر العالمي للدولار وبالتالي قد يحد من الضغط على العملة المحلية، فمن المتوقع تراجع سعر الدولار في المدى المتوسط حال اشتدت الحرب التجارية.

ومن ناحية أخرى تلقي الحرب التجارية بظلالها على أسعار النفط العالمية أيضًا، فتقييد حركة التجارة من شأنه خفض معدل النمو العالمي المتوقع وتأثر الطلب على النفط وكذلك التأثير على صناعة الخام الأمريكي سلبًا بشكل كبير، وفي هذه الوضعية بالطبع مصر مستفيدة بشكل كبير من انخفاض كل دولار في سعر البرميل بالسوق العالمية لأنها مستورد له وهو ما سينعكس بدوره على عجز الموازنة.

ثامناً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وأهم هذه النتائج ما يلي:

1. فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين قيوداً حمائية كرد فعل على مزاحمة المنتجات الصينية ومنتجات دول أخرى، بحجة الأمن القومي ومعالجة الاختلالات الداخلية، وهو ما يضع التجارة الدولية أمام قيود حمائية جديدة تؤثر على دول العالم الأخرى والتي من بينها مصر.
2. أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الإجراءات الحمائية معلناً، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.
3. لم تطبق الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما تعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يرجع إلى استخدام النفوذ الكبير التي تتمتع بيه الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمية.
4. تتجه الدول المتقدمة نحو إقامة تكتلات وتحالفات دولية للحصول على مزايا كثيرة، وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين على الاقتصاد العالمي.
5. ومن البيانات السابق ذكرها في هذه الدراسة تبين عدم تأثر الاقتصاد المصري بالحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بصفة عامة.

تاسعاً: المراجع:

- **المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات** (2018)، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت.
- خالد عبد الوهاب الباجوري (2018): "تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي"، دائرة البحوث الاقتصادية، **اتحاد الغرف العربية.**
- رضا عبد السلام (2011): "**العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد شرابي ومحمد علاوي (2014): "الحماية الجديدة ، حرب العملات وأهمية تفعيل منظمة التجارة العالمية" **مجلة الباحث**، العدد 14، جامعة قاصدي رابح، الجزائر.
- محمد عبد العظيم الشيمي (2018): "محركات التوجه الليبرالي لإدارة ترامب: نموذج لاستراتيجية التفاوضية للتجارة الدولية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 7.
- Abdul Abiad & Others (2018): "The Impact of Trade Conflict on Developing Asia", Asian Development Bank, **ADB Economic** Working Paper Series, Number 566.
- Dan Steinbock (2018): "U.S.-China Trade War and Its Global Impacts", **Corporation and Shanghai Institutes for International Studies**, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 4, 515–542.
- Dezan Shira (2018): China Briefing https://www.china-briefing.com/news/the-us-china-trade-war-a-timeline/
- Guo, Meixin., Lu, L., Sheng L., Yu, M., (2018): "The Day After Tomorrow: Evaluating the Burden of Trump's Trade War**", Asian Economic Papers. 17(1)**.
- International Monetary Fund (2018): "Challenges to Steady Growth", **World Economic Outlook**, Washington, DC.
- Jakarta. Bollen, J., Rojas-Romagosa, H.,(2018): "Trade Wars: Economic impacts of US tariff increases and retaliations: An international perspective**", CPB Background Document, CPB** Bureau of Economic Policy Analysis.
- KPMG Economics & Tax Centre (2018): "Trade War: There are no Winners", **KPMG.**
- Lau, LawrenceJ., Xikang,Chen, and Yanyan,Xiong (2017): "Adjusted China-US Trade Balance. "**Lau Chor Tak Institute of Global Economics and Finance**, Working Paper No. 54.

- Mary.Amiti & David Weinstein (2019): "The Impact of The 2018 Trade War on U.S. Prices and Welfare", **NBER,** W.P. 25672.
- Monique Carvalho, André Azevedo (2019): "Emerging Countries and the Effects of the Trade War between US and China**", MDPI.**
- Tai-leung Chong and Xiaoyang Li (2019): "Understanding China-US Trade War: Causes, Economic Impact, and the Worst-Case Scenario byTerence", working paper no. 17, **Lau Chor Tak Institute of Global Economics and Finance,** The Chinese University of Hong Kong.
- Tham Siew Yean (2019): "US-China Trade War: Potential Trade and Investment Spill-overs into Malaysia", ISEAS.
- U.S. International Trade Commission (USITC) Data Web.
- UNCTAD, "UNCTAD Handbook of Statistics", various reports.
- World Nations, (2019): "**World Economic Situations Prospects**".
- Zeyan Zhu &Yaotang Yan (2018): "Trade War between China and US", Advances in Social Science, Education and Humanities Research (**ASSEHR**), volume 206.